

اقتصاد

«المركزي»، يوقف شركات ومكاتب صرافة عن البيع والشراء ٣ أشهر ويُلجأ بإلغاء الترخيص | المحرر الاقتصادي

أصدر مصرف سورية المركزي قرارات إيقاف شركات ومكاتب صرافة مرخصة عن التعامل بالقطع الأجنبي بيعة وشراء لمدة ثلاثة أشهر، إضافة إلى غرامات مالية تزيد عن مليون ليرة سورية بحق الشركات، و٥٠٠ ألف ليرة سورية بحق المكاتب، وذلك لمخالفتها أحكام القانون ٢٩ للعام ٢٠١٧ لعدم تحقيق الحد الأدنى لرأس مال الشركات والمكاتب المحدد خلال المرحلة الأولى من مراحل الزيادة على رأس المال وقيل تاريخ انتهائها في ٢٦/٣/٢٠١٨. وبحسب مصادر في سوق الصرافة تحدثت لـ«الوطن»، فقد طال الإيقاف والتفريع نحو ٧ شركات من أصل ١٧ شركة مرخصة، و٢٥ مكتباً من أصل ٣٠ مكتباً مرخصاً، لعدم التزامهم بزيادة رأسمالهم إلى الحد الأدنى الذي تم تحديده بمليار ليرة للشركات (كان ٢٥٠ مليوناً) و٤٠٠ مليون ليرة للمكاتب (كان ٥٠ مليوناً). مما يعني أن الشركات والمكاتب المخالفة تأخرت أكثر من ٦ أشهر عن الموعد المحدد لزيادة رأسمالها، أي إن ١٠ شركات عاملة في السوق التزمت بزيادة رأسمالها، وه مكاتب فقط.

وبحسب نسخة عن القرار الموجه إلى إحدى شركات الصرافة المخالفة (حصلت «الوطن» على نسخة منه)، والصادر عن مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بتاريخ ١٠/٣/٢٠١٨: تزال المخالفة في حال تمت زيادة رأس المال خلال ثلاثة أشهر، لتجنب فرض جزاءات أشد بحق الشركة المخالفة وفق لائحة الجزاءات الإدارية والإجراءات العلاجية التصحيحية والتي قد تصل إلى حد إلغاء الترخيص الممنوح للشركة بجميع الآثار المترتبة عليه أصلاً. علماً بأن اجتماعاً عقد منذ ٦ أشهر في المصرف المركزي حول الموضوع وكانت المكاتب اعترضت على موضوع زيادة رأس المال، على حين طلبت بعض الشركات مهلة لتنفيذ الزيادة، حيث رأت المكاتب أن مبلغ رأس المال المطلوب لا يتناسب حجم أعمالها، وكذلك بالنسبة للشركات، وهي أعلى بكثير مقارنة بالدول المجاورة. مع محاذير بنشاط السوق السوداء لمن يُلغى ترخيصه، في حين لدى المصرف المركزي مبرراته بضرورة توافر الملاءة المالية اللازمة لنشاط قطاع الصرافة، وخاصة بعد انخفاض سعر الصرف.

صالح حميدي

كشف معاون وزير الأشغال العامة والإسكان عبد القادر فهم لـ«الوطن»، عن مذكرة رفعتها الوزارة إلى رئاسة مجلس الوزراء تتضمن مقترحاتها ورؤيتها في موضوع إعادة العمل بقرار إشهار وتأسيس الجمعيات السكنية التعاونية خلال المرحلة القادمة، وقدمت حزمة من الأفكار بهذا الخصوص، مبيناً أن الحكومة في حال وافقت على هذه المذكرة سوف يكون عمل ومهام ودور الجمعيات السكنية أكبر وأوسع مع تمكينها من الدخول إلى المناطق المدمرة نتيجة الحرب على سورية بشكل مقوّن وواضح، إضافة إلى المساهمة في تنظيم مناطق السكن العشوائي.

وبين فهم أن رؤية الوزارة المقدمة ضمن هذه المذكرة تتضمن تخصيص ذوي الشهداء وجرحى الحرب وذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة من المساكن التعاونية للمكاتب في الجمعيات السكنية، ومراعاتهم عبر تخصيصهم بالطوابق الأولى ضمن المشاريع السكنية، وأن يتم تأسيس جل هذه الجمعيات السكنية التعاونية ضمن مناطق السكن العشوائي وبضوابط قانونية لاستثمار طاقات التعاون السكني في هذه المناطق.

وبين معاون الوزير أن الوزارة استعمرت هذه الفترة للتمكن من دراسة واقع الجمعيات الحالية، والتحقق من الإمكانيات المتوفرة لديها، وخاصة الإمكانيات المادية والبشرية المهودرة المتضوية تحت مظلة الاتحاد العام للتعاون الوزار ٢٠٠٦ جاء في فترة لم يلتزم فيها عدد كبير من الجمعيات السكنية بالضوابط والأنظمة المعمول فيها، وكانت قرارات التأسيس تصدر بلا تدقيق وعلى عواهنها وبدأت تفقد لدورها كجمعيات تعاونية سكنية ومهامها وغايتها التنموية كقطاع رديف للدولة في تنفيذ خطط الإسكان في سورية.

ولفت إلى أن الوزارة أنجزت بشكل شبه كامل قاعدة بيانات تتعلق بالجمعيات السكنية المتضوية تحت مظلة الاتحاد العام للتعاون السكني من خلال لجان شكلت لهذه الغاية في كافة المحافظات، وقد أظهرت هذه البيانات أوضاع هذه الجمعيات من كافة النواحي.

وبين معاون الوزير أن سنوات الأزمة فرضت تحديث قاعدة بيانات هذه الجمعيات وتحديث معلوماتها من خلال دراسة وتقييم أوضاعها وواقعها الراهن لتوضع في مسارها الصحيح، وتشكيل قاعدة بيانات متكاملة تساعد صاحب القرار على التعاطي مع أوضاعها ومشاكلها والمقترحات الكفيلة بالنهوض بواقعها وتمكينها ومضاعفها، وتدفع باتجاه وضع الحلول المقترحة والخروج على شكل كيان قوي إلى مناطق السكن العشوائي وإلى المناطق المدمرة بفعل الإرهاب بشكل خاص.

ولفت إلى أن عمل اللجان الفرعية استغرق نحو ثلاثة أشهر ونصف ولأزال مستمراً، وإن التقارير والنتائج التي أُنبتت عن أعمالها لها أهمية قصوى.

مزاحمة وهمية

شدد فهم على أن قرار إيقاف إشهار الجمعيات السكنية ليس مطلقاً، بالرغم من أن قرار الإيقاف كان له نتائج إيجابية، حيث كان من الممكن أن تكون وزارة الأشغال العامة أمام أرقام كبيرة لتعداد جمعيات سكنية فيما لو استمر السماح بتأسيسها وظهور جمعيات سكنية تعاونية غير حقيقية تساهم بخلق مزاحمة وهمية في سوق العقار وتفقد لغايات تأسيسها.

اقتراحات حكومية قيد الدراسة لإعادة الروح للجمعيات السكنية

معاون وزير الإسكان لـ«الوطن»: ٢٠ مليار ليرة إيداعات الجمعيات السكنية في المصرف العقاري



عوائق سكنية

كشف فهم عن أهم العوائق التي تقف في وجه الجمعيات السكنية والاتحاد العام للتعاون السكني، حيث يأتي موضوع تأمين الأرض في المقام الأول، ومن ثم تأتي العلاقة بين قطاع التعاون السكني والمصرف العقاري، بالرغم من مراعاة الإشكالات الخاصة بالمصارف بشكل عام والمصرف العقاري بشكل خاص، والتي تأتي خارج إرادته، حيث ساهمت الأزمة في الجزء الأكبر من هذه الإشكاليات، إلا أن هذه الإشكاليات أرخت بثقلها بشكل كبير على قطاع التعاون السكني لكونه من أكبر التعاملين مع المصرف العقاري.

وبين فهم أن العقبة الثالثة تتمثل بالمشاكل والبنى التنظيمية لقطاع التعاون السكنية والجمعيات، مشيراً إلى أن أعمال التقييم والدراسة لأوضاعها كشفت عن وجود جمعيات مشهورة غير فاعلة، ولم تسجل أية أعمال أو مشاريع، والعديد منها أشيرت إلى تأتت خلال السنوات العشر الأخيرة بدون التدقيق بالضوابط والأنظمة والقوانين المعمول بها.

وأوضح أن العقبة الرابعة تتمثل ببعض العوائق البسيطة، وتتعلق بالعلاقة بين قطاع التعاون السكني والجهات العامة المعنية والتي تنعكس سلباً على كلف وأعباء إضافية على الجمعيات وعلى أعضائها من خلال عدم التزام تلك الجهات بضمون المرسوم رقم ٩٩ لعام ٢٠١١ الناظم لعمل الاتحاد العام للتعاون السكني والذي منح قطاع التعاون السكني العديد من الإعفاءات المزايا والتسهيلات لكونه

يعد قطاعاً مدعوماً من الدولة، وخاصة لجهة تأمين الأراضي اللازمة له على اعتباره رديفاً للدول في تأمين المساكن. وأشار إلى أن المزايا التي منحها المشرع من خلال الرسوم المذكور تتمثل بالإعفاءات المالية من رسم العقود ورسم الطابع.. وغيرها، حيث تتمسك بعض الجهات العامة بخصوصها وتأخذها على إطلاقها من دون النظر للنصوص والتشريعات النافذة للطرف الآخر وتحصل الكثير من النقاشات والجدالات بين الطرفين نتيجة لذلك في بعض الأحيان.

ولفت معاون الوزير إلى أن كافة هذه الإشكالات تم إعدادها وتنظيمها ضمن مذكرة قبل رفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء لوضع الحلول الملائمة لها ومعالجتها، موضحاً أن مشكلة تأمين الأرض سوف يندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية للسكن حتى لا تتم معالجة المشكلة بشكل مجزأ وحظي، حيث سيتم لحظ نسبة الأراضي لقطاع التعاون السكني لأنه يساهم بنسبة ١٢ بالمائة من خطة الدولة للإسكان، ولكون الحاجة للسكن حاجة مستمرة لا تتوقف، الأمر الذي يستدعي وضع حلول إستراتيجية في موضوع تأمين الأراضي.

حلول

لفت فهم إلى وضع حلول على صعيد علاقة التعاون السكني مع المصرف العقاري تتعلق بضرورة إيجاد خيارات أخرى تقضي بالسماح لقطاع التعاون السكني بالتعامل مع المصارف الخاصة العاملة في سورية وخاصة أنها مصارف

«عرضان مشجعان للتعامل مع المصارف الخاصة في الإقراض والتمويل والإيداع لقطاع التعاون السكني

«مقترح بجل وتصفية ١٥١ جمعية سكنية ودمج ٦١ أخرى

«أكثر من مليون منتسب في ٢٦٠٠ جمعية في سورية

مرخصة وتعمل على الأراضي السورية وتحت إشراف البنك المركزي وتلتزم سياسة الدولة النقدية والمالية والمصرفية.

وكشف فهم عن تلقي قطاع التعاون السكني لعرضين من قبل المصارف الخاصة وهي عروض مشجعة ومغرية للمشاريع السكنية لكافة الشرائح للجمعيات السكنية والأعضاء في الإقراض والإيداعات والفوائد المعتمدة وفقاً لنظمته البنك المركزي مع الحفاظ على العلاقة مع المصرف العقاري.

وخرجت المذكرة المقدمة لرئاسة مجلس الوزراء بمقترح يقضي بجل وتصفية ١٥١ جمعية سكنية في سورية واقتراح بدمج ٦١ جمعية مع جمعيات أخرى وفقاً لنصوص المرسوم ٩٩ للحفاظ على حقوق الأعضاء وأعمالها ودورها وإيداعاتها وما وصلت إليه من مراحل في بعض المشاريع السكنية والخروج بكيانات قوية للجمعيات قادرة على الدخول في مشاريع مستقبلية.

وبين أن عملية الغرلة للجمعيات وتحديث بياناتها مستمر، حيث إن الأرقام التي تم تسجيلها موقوفة بتاريخ ٣١/٥/٢٠١٨، وعمل اللجان الفرعية مستمر، علماً بأن الأرقام الخاصة بالجمعيات تتغير بحسب أعمال التقييم والدراسة المستمرة، ويمكن أن ترتفع أعداد الجمعيات المنحلة، وذلك لفائدة القطاع حيث يوجد جمعيات لا يعرف أعضاؤها مجالس إدارتها، مشيراً في الختام إلى أن عدد أعضاء الجمعيات السكنية بلغ نحو ١,٠٧٤,٥٤٤ عضواً من كافة الشرائح منتسبين إلى نحو ٢٦٠٠ جمعية في سورية.

مدير عام «محروقات» لـ«الوطن»:

١,٢٥ مليون بطاقة ذكية سلّمت ثلثها للسيارات

قصي أحمد المحمد

صرّح مدير الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات»، مصطفى حصوية لـ«الوطن» بأن «البطاقة الذكية» قابلة للاستخدام لأي خدمات أخرى إضافة للمشتقات النفطية، والتي قد ترغب الحكومة في إضافتها مستقبلاً، مؤكداً أن موضوع إضافة أي خدمة جديدة للبطاقة، يقتصر على توجيهات الحكومة، وحالياً لا يوجد حديث عن إضافة أي خدمات غير توزيع المشتقات النفطية.

علماً بوجود أحاديث عن وجود ما يقارب ٢٠ خدمة من المفترض أن يتم إضافتها للمواطنين على البطاقة الذكية، باتجاه تحويل البطاقة إلى ما يشبه بطاقة دفع إلكتروني شاملة، حيث إن مشروع الدفع الإلكتروني سيصبح النور بعد إنهاء الشركة السورية للمدفعات من تنفيذ العقد الذي التزمت بتنفيذه، وذلك خلال عام وشهرين، بحسب ما صرح به وزير الاتصالات والنقابة علي الظفير لـ«الوطن» الأسبوع الفائت، على هامش اجتماعه مع المعنيين في استكمال إنجاز البنى التحتية للحكومة الإلكترونية.

وتحدث حصوية عن المراحل الأخيرة المنجزة حتى تاريخه من المشروع الوطني للبطاقة الذكية، معلناً عن الإحصائيات الأخيرة حول أتمتة وتوزيع المشتقات النفطية للبطاقات المسلمة للعائلات والأليات نحو ١,٢٥ مليون بطاقة، منها ما يزيد على ٤٢٠ ألف بطاقة مسلمة لأصحاب السيارات (خاصة ونقل عام). بالإضافة إلى نحو ٨٢٨,٤ ألف بطاقة مسلمة للعائلات (مازوت التدفئة)، أي أن نحو ٣٣,٦ بالمائة (ثلثها تقريباً) من البطاقات سلّمت لأصحاب السيارات.

وبين أنه يتم عبر «البطاقة الذكية» تزويد كل «الأليات» ببنزين ومازوت، في محافظات السويداء، اللاذقية، طرطوس وآليات النقل العام بدمشق، وتوزيع مازوت التدفئة في محافظات دمشق، اللاذقية، طرطوس، السويداء.

وفيما يخص محافظة دمشق، بين حصوية أن عدد البطاقات المسلمة لآليات النقل العام «مازوت»، بلغت ٩٢٢٤٦ بطاقة، مقابل ٢٣٤٧٤٠ بطاقة للعائلات. وفي محافظة السويداء، وصل عدد البطاقات المسلمة لآليات (مازوت وبنزين) حتى تاريخه ٧٢٣٣٩ بطاقة، أما بالنسبة للعائلات وُزعت ٦٥١٨٤ بطاقة، لافتاً إلى أن

محافظة السويداء كانت أول محافظة تطبق فيها المشروع لكل أنواع الآليات الخاصة بالمواطنين، ويتم حالياً توزيع الوقود في محطات البنزين والمازوت لكامل المحافظة باستخدام البطاقة الذكية حصراً.

وأضاف: في محافظة اللاذقية، بلغ عدد البطاقات المسلمة للآليات (بنزين ومازوت) ٩١١٨٦ بطاقة، وللعائلات ١٨٧٦٠٦ بطاقات، وفي طرطوس وصل عدد البطاقات المسلمة لأصحاب الآليات إلى تاريخه ٩١٦٧٠ بطاقة (بنزين ومازوت)، أما بالنسبة لبطاقات التدفئة للعائلات ١٢٣٢٨٤ بطاقة.

أما محافظة حلب، فقد سلّم فيها ٢٠٣٢٨ بطاقة للآليات، وبالنسبة للعائلات تم تسليم ٦٦٥٣٩ بطاقة، وفي حمص ١٨٨٨٥ بطاقة للآليات و٥١٣٢٠ بطاقة للعائلات، أما حماة ٢٤١١١ بطاقة للآليات و٨٧٠٦٤ بطاقة للعائلات، وفي ريف دمشق ٨٧٠٠ بطاقة للآليات و١٣٨٤٤ بطاقة للعائلات.

وأشار إلى وجود ١١٠ مراكز ثابتة لجمع البيانات وإصدار البطاقات بالمحافظات الثمانية، بالإضافة إلى ١١ مركزاً جوالاً، لافتاً إلى أن هناك ١٩ مركزاً قيد التجهيز سيتم إطلاقها خلال أيام،



منها ٦ مراكز في حلب و٥ في حمص و٧ في حماة ومركز واحد في ريف دمشق وآخر في السويداء، وأشار حصوية إلى أنه يتم التحضير حالياً لإطلاق الخدمة في محافظتي (حمص وحماة) للآليات بداية شهر تشرين الثاني وبالنسبة لمحافظة دمشق في بداية العام القادم لجمعيات الأليات خاصة وعامة، لافتاً إلى أنه تم مؤخراً إبرام مذكرات تفاهم مع محافظات (درعا، دير الزور، القنيطرة) للبدء بدراسة تطبيق المشروع فيها.

وأوضح أن الهدف من المشروع ضبط عمليات توزيع المشتقات النفطية والحد من التلاعب وتحقيق العدالة بالتوزيع عبر استبعاد العامل البشري، وضمان وصول المشتقات النفطية لمستحقيها، ويقوم على بناء شبكة توزيع عبر أتمتة جميع نقاط التوزيع الممكنة بشكل تدريجي بحيث يغطي كل محافظة أو منطقة تطلب شركة محروقات تقديم الخدمة فيها، ما يسهل الحصول على إحصائيات حقيقية لإمكانية إضافة خدمات أو مواد جديدة، مع تنفيذ توجيهات وزارة النفط بتوظيف جرحى الجيش والقوات المسلحة للعمل في نقاط البيع عبر توفير التدريب اللازم لهم.

حوالتك صارت أسرع

أصبحت حوالتك فورية بفضل نظام التسويات الإجمالية السوري (SYGS).

يتيح لك النظام تحويل أي مبلغ بالليرة السورية بشكل آمن وسريع إلى كافة المصارف العاملة في القطر ومن دون أية عمولات حتى إشعار آخر.

لمعرفة المزيد عن خدماتنا، يرجى مراجعة أقرب فرع من فروع بنك الشرق.



بنك الشرق ش.م.م.ع.
مساهم في طموحاتك

011 66805000 | www.bankalsharq.com